

ولابد أن نكون أمام ثورة تشريعية لمراجعة كل التشريعات والقوانين العقيمة البالية، وحتى نكون أمام تشريعات جديدة تحقق الانضباط في الشارع المصري.



في حديث الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي ألقاه يوم السبت الماضي، خلال افتتاح عدد من المشروعات القومية بالإسكندرية، نجد أن هناك حرصاً شديداً من الرئيس على تأسيس الدولة الديمقراطية العصرية الحديثة. فالرئيس السيسي لديه إصرار شديد ومتزايد على أن تصل مصر إلى مصاف الدول الكبرى، ولا يرضى بغير هذا، ولن يتحقق ذلك إلا بالإصلاح الشامل والبناء المستمر. وهذا ما كان يهدف إليه الرئيس السيسي في حديثه، ما يدل على وطنية الرئيس وحبه المتزايد للوطن والمواطن، فالذي يسعى إلى تأسيس الدولة العصرية الحديثة التي تواكب متطلبات العصر يهدف إلى الرقي بالبلاد نحو التطوير والنهوض والتحديث.

بهاء الدين أبوشقة يكتب:

«السيسي».. والإصرار على بناء الدولة الديمقراطية الحديثة

تحذيرات الرئيس من الفوضى حصر أمن للوطن والمواطن مطلوب من جميع السلطات مساندة الرئيس في تنفيذ المشروع الوطني

هذه الطرق، وإذا كان هذا نموذجاً رائعاً في مشوار تأسيس الدولة العصرية الحديثة، فلماذا يتخاذل المحافظون والمسؤولون التنفيذيون عن أداء دورهم أسوة بوزير النقل؟ لقد أن الأوان لفتح هذه الملفات، وهذا ما كان يقصده الرئيس السيسي في حديثه عن ضرورة وجود رقابة شديدة وتفعيل القانون واحترامه على كل المستويات والأصعدة، وهنا لابد على كل محافظ على مستوى الجمهورية أن ينزل إلى الشارع بنفسه ويتابع كل الأمور داخل محافظته، وساعتها سنجده رؤساء الأحياء والقرى والمدن ينهجون نهجه في هذا الشأن وساعتها أيضاً لن نجد مخالفة واحدة، ولن نجد مواطناً يشكو من شيء، وعلى المحافظين أن يفتحوا أبواب مكاتبهم أمام الناس ويستمعوا لمشاكلهم ويجدوا الحلول لها في الوقت المناسب ولا يتركوا هذه المشاكل تتفاقم وتستعجل ويقف الجميع عاجزاً أمامها. ويتم تصدير الأزمات للدولة وهي في غنى عن كل هذا الحرف، وعلى المحافظين أيضاً أن يحملوا قنوس تصليح الروتين والبيروقراطية التي نهشت في البلاد عدة عقود من الزمن، فطور المحافظ ليس أمراً سهلاً، وبالتالي من المهم والضروري أن يبدأ المحافظون صفحة جديدة في محافظاتهم وفي أسرع وقت، ولو فعل المحافظون ذلك يكونون بالفعل قد شاركوا في تأسيس الدولة الديمقراطية العصرية الحديثة التي يشدها ويصر عليها الرئيس السيسي وهي طريق الخلاص لمصر لتكون من كبريات الدول العظمى.



السيسي خلال حديثه يوم السبت الماضي في افتتاح عدد من المشروعات القومية

الرئيس شخصية وطنية فذة عاشقة للوطن عدم تفعيل القانون خطر جسيم على الدولة المصرية أن الأوان للمحافظين لتنفيذ القانون وحل مشاكل المواطنين مطلوب تعاون شعبي مع جميع سلطات الدولة

المحافظين ومديري الأمن: «اللى لا يستطيع تحقيق الانضباط بصراحة قولى ده موضوع مش قده سلام عليكم، واللى مش هيقدر يقوم معانا في اللي تحتاجو الدولة يقول بصراحة ده موضوع أكبر مني ومش هدخل فيه، وأنا محترم رغبته»، ويتعشش كل واحد يعمل اللي هو عاوزه!!!، وراهن الرئيس على وعي المصريين بدعوة إلى الفخر، وهذا مثال رائع على الالتزام بتفعيل القانون، لدرجة أن الوزير نفسه يقوم بمتابعة كل صغيرة وكبيرة تخص هذا القطاع، وهو بذلك يتخذ من الرئيس السيسي قدوة ومثالاً في هذا الشأن، ومن هذا المنطلق وجدنا تطويراً وتحدثاً عظيماً في هذا القطاع، ولا يخفى على أحد الثورة الكبرى في قطاع البنية التحتية من شق الطرق جديدة عملاقة، وإنشاء العديد من الكباري، وكل هذا يدفع إلى المزيد من جلب الاستثمارات داخل البلاد، إضافة إلى إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة حول هذه الطرق، إضافة إلى بناء قطاعات صناعية وخلافها حول

تفتح أبوابها حتى الثانية والثالثة فجراً، فهل هذا تصرف حضاري يليق بدولة تسعى إلى تأسيس الدولة المصرية الحديثة؟ هنا غاب القانون، وتحاليل المتحايين على القانون بشكل يدعو إلى الأمل والحسرة. ولذلك نستغرب أبداً حديث الرئيس السيسي وهو يوجه كلامه إلى المحافظين والمسؤولين التنفيذيين، خاصة في ارتكاب مخالفات البناء الصارخة، والبناء على الأراضي الزراعية، وارتكاب العديد من المخالفات البشعة، وقد صدق الرئيس عندما قال إن الاعتداء بالبناء على الأرض الزراعية أو على أملاك الدولة يعد خطراً والتدابير، ولو أن هناك تنفيذاً للقانون أو القرارات ما وجدنا هذه الظاهرة السلبية، ولا يخفى على أحد الفوضى في فتح المحلات في أوقات غير مناسبة وتستهلك من الكهرباء والمياه الكثير، ولا تجد التزاماً بتفعيل القانون، سواء من أصحاب هذه المحلات أو من القائمين على القانون، فهل يعقل مثلاً أن تجد محلات الأحياء

يسكن إلى جوار هذه الكافيهات أو المقاهي حيث أن السكان يتعرضون للتدنيس السلبى، بسبب المداخن التي تنتج عن الشيشة، فإين إذن تنفيذ القانون من كل هذه المهازل؟! ولو أن هناك من ينفذ القانون ما شهدنا هذه المهزلة البشعة. وبرغم أن الحكومة أطلقت تحذيرات شديدة بضرورة ارتداء المواطنين الكمامات والماسكات، إلا أن الغالبية لا تلتزم بذلك، لأنه ليس هناك من يطبق القانون عليهم، والغريب أن الإجراءات الاحترازية والتدابير التي تقوم بها هي في الأصل لحماية المواطنين، ورغم ذلك لا تجد إلا نفرًا قليلاً يلتزم بهذه الإجراءات والتدابير، ولو أن هناك تنفيذاً للقانون أو القرارات ما وجدنا هذه الظاهرة السلبية، ولا يخفى على أحد الفوضى في فتح المحلات في أوقات غير مناسبة وتستهلك من الكهرباء والمياه الكثير، ولا تجد التزاماً بتفعيل القانون، سواء من أصحاب هذه المحلات أو من القائمين على القانون، فهل يعقل مثلاً أن تجد محلات الأحياء

وتنفيذ هذا المشروع الوطني، سواء أكان ذلك البرلمان أم السلطة التنفيذية أم أي سلطة.. ويجب أن يعلم الجميع أن تحقيق الدولة القانونية أو السلطة القانونية لا بد له من تعاون شعبي بين المصريين وجميع السلطات، وهذا كان فعوى حديث الرئيس السيسي يوم السبت الماضي. والمشروع الوطني المصري الموضوع بعد ثورة ٢٠ يونيو هو بمثابة رغبة صادقة جداً في النهوض بالبلاد وتحولها إلى دولة عصرية، ووضع الرئيس السيسي وهو رجل عاشق للبلاد، ويجب على جميع السلطات أن تساعد على تنفيذ هذا المشروع الوطني، سواء أكان ذلك البرلمان أم السلطة التنفيذية أم أي سلطة.. ويجب أن يعلم الجميع أن تحقيق الدولة القانونية أو السلطة القانونية لا بد له من تعاون شعبي بين المصريين وجميع السلطات، وهذا كان فعوى حديث الرئيس السيسي يوم السبت الماضي. والمشروع الوطني المصري الموضوع بعد ثورة ٢٠ يونيو هو بمثابة رغبة صادقة جداً في النهوض بالبلاد وتحولها إلى دولة عصرية، ووضع الرئيس السيسي وهو رجل عاشق للبلاد، ويجب على جميع السلطات أن تساعد على تنفيذ هذا المشروع الوطني، سواء أكان ذلك البرلمان أم السلطة التنفيذية أم أي سلطة.. ويجب أن يعلم الجميع أن تحقيق الدولة القانونية أو السلطة القانونية لا بد له من تعاون شعبي بين المصريين وجميع السلطات، وهذا كان فعوى حديث الرئيس السيسي يوم السبت الماضي.

على المحافظين حمل قنوس تعظيم
الروتين والبيروقراطية والتصدي للفوضى
تفعيل القانون ضماناً لتحقيق الانضباط
الكامل والحقيقي وبناء المصرية الحديثة



كامل الوزير نموذج رائع للمسئول
التنفيذى ويجب الاحتذاء به
لا بد من ثورة تشريعية
تحقق الانضباط في الشارع